



**مزيد من الفلاشوره**
**لاعتبرات ديمغرافية**

الثلاثاء ٢٠٠٣/٢٥/٢٠م الموافق ٢٤ ذي الحجة ١٤٢٣هـ، العدد ١٥، السنة الأولى

## متسناع أفلت من 'عناق الدب'

# شارون يتراجع عن "خيار الوحدة" ويلجأ الى "خيار شينوي" - المfdال في حكومته الثانية



مfdال ايتام: الغام سياسية في الطريق.

المفاوضات بالتقريب بين حزب دينيي منطرف وحزب «اولترا – علماني». لكن شارون لم يكن بحاجة لأن يكون مضغوطاً أكثر من اللازم:، بل بدلاً من التصفيق العاصف الوسط، «شينووي» عن يساره و «المfdال» و «الاتحاد القومي» عن يمينه، لذلك لم يكن التنازل عن «الحريديم» صعباً.
أدقّ «شيع» منهم في حكومته الأولى: «شاس» أطمعه المرُفي الميزانية الي ان اضطر الى اقالة وزيرائه، و «يهودت هتوراه» فرض عليه قوانين لا يؤمن بها.

ومن شأن حكومة من «شينووي» واليمين المتطرف ان تساعد على تمرير الميزانيات التي يريدسها شارون، وعلى تمرير التلقيصات التي هو معني بها كذلك. هذه هي ميزة حكومة تتبنى خيار «شينووي» – المfdال»، حيث ليبد وايتام وليبرمان شركاء منخلصون في التلقيصات. عندما يصل الامر الى المفاوضات السياسية، ستبدا الامور بالتهدق.
قد هذا الفصل سيكون «شينووي» كحكومة، وفي ذلك الفصل سيكون «شينووي» معارضة «العمل – ميرتس»، في المجالات الرئيسية الأكثر إلحاحاً على الأجندة الاسرائيلية في العام ٢٠٠٣: السياسي والاقتصادي. شارون يملك «اليسار» في حكومته الجديدة، ويمكك اليمين أيضاً. وعندما يتطلب الامر، سيتجاوزهما عن اليمين وعن اليسار.

وقد ترددت في الجهاز السياسي تقديرات بأن شارون ذهب الى هذا الخيار لكي يسهل عليه التخلص عندما يحين الوقت من الحزبين اليمينيين – المfdال – الاتحاد القومي؛ لإسحاق المجال لدخول «العمل» الى حكومة. وفي ذلك يكتب فرتز في «هآرتس»: «العمل» في حكومته الجديدة، ويمكك اليمين أيضاً. وعندما يتطلب الامر، سيتجاوزهما عن اليمين وعن اليسار.

### \* عودة الى متسناع

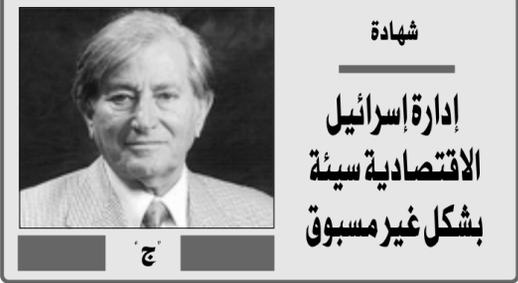
في الفصل التفاوضي القصير بين شارون ومتسناع بدأ الأخير في حالة صعبة للغاية. يصح عليها توصيف احد كبار المفارزين من «الليكد» عندما قال: «متسناع كالعذراء، التي تريد لكنها خائفة».

بعد اعلان الطلاق على ورقة زواج غير

# الاسرائيليا المنتهز

www.almash-had.org/com

**إدارة إسرائيل**
**الاقتصادية سيئة**
**بشكل غير مسبوق**



**ملحق اسبوعي يصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار**

## توزيع الحقائق الوزارية في حكومة التحالف اليميني

\* «شينووي»: بموجب الاتفاق الائتلافي الذي وقعته كتلة «شينووي» مع «الليكد»، ستحصل الأولى على خمس وزارات هي كالتالي:

– وزارة العدل، يوسف لبيد،
– وزارة الداخلية، أفرهام بوران،
– وزارة العلوم، ميخائيل زانديبرغ،
– جودة البيئة، يهوديت نووت،
– البنى التحتية، يوسف باريتسكي.

وبالإضافة إلى توزيعه الحقائق الوزارية، حققت «شينووي» عدة مطالب واتفاقات مع «الليكد» و «المfdال». وفي المجال السياسي ستلقت «شينووي» موافقة من شارون على قبوله واعترافه بكل الاتفاقات السياسية السابقة، بما في ذلك إتفاقات أوسلو. كما حصلت «شينووي» على رسالة من شارون يتعهد فيها بالعمل مستقبلا بحسب مسار بوش.

وعلى صعيد الدين والدولة، توصلت «شينووي» (حزب العلمانيين الليبيراليين) إلى إتفاق مع شريكها في التحالف، «المfdال» (حزب القوميون المتدينين)، حول العديد من القضايا المذكورة، أهمها:

– إلغاء قانون «طال» (الذي يفرض التجنيد على طلاب المدارس الدينية) وصياغة قانون بديل، خلال سنة، هدفه تشجيع طلاب المدارس الدينية (الشيقيوت) على التجنيد للجيش والانضمام إلى سوق العمل.
– إلغاء قانون العائلات كثيرة الأولاد، بحيث يتقرر أن كل طفل يحصل على مخصصات متساوية مع باقي الأطفال في العائلة.
– إلغاء وزارة الأديان والمجالس الدينية.
– إقامة لجنة لإيجاد حل للمني الزواج، خلال سنة.
– تحديد يوم عطلة إضافيا في أيام الأحاد، بدلا من يوم الجمعة.
\* المfdال: ستحصل كتلة «المfdال» (٦ مقاعد في الكنيست) على حقيقتين ورايتين هما: البناء، والاسكان، التي سيشغلها رئيس «المfdال»، أيفي أيتام، ووزارة الرفاه التي سيتنافس عليها زبولون أوريفيل ويتسحاق ليفي. كما حصل «المfdال» على رئاسة لجنة العمل، الرفاه والصحة في الكنيست، وعلى منصب نائب وزير في مكتب رئيس الحكومة لسنة، سيكون مسؤولا عن صلاحيات وزارة الأديان إلى حين نقلها إلى وزارة الداخلية. كما قبل طلب «المfdال» برفع نسبة الأسس من (١٥ر) إلى (٢٠٪)، وبضرورة تجنيد إجماع حول قوانين التعليم، واعتماد الخطوط العريضة للحكومة السابقة (بالاعتماد على البلاغات في المعركة الانتخابية وخطاب شارون في هرتسليا)، كخطوط عريضة للحكومة القادمة، وضرورة الحسم في الحكومة قبل بدء المفاوضات على إقامة دولة فلسطينية؛ وتبني قهاصات «المfdال» – شينووي» حول مواضيع الدين والدولة المذكورة أعلاه؛ وعدم المس بالتربية الرسمية الدينية.

### الاتفاق مع المfdال

# شارون يلتزم بمواصلة الاستيطان

الفلسطيني) ياسر عرفات».

وكان شارون وافق على مبدأ إقامة دولة فلسطينية منقوصة السيادة والارضة على مراحل كما ورد في خطة اللجنة البراعية (الولايات المتحدة والامم المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي) وأعرب عن استعداده للقيام بـ «تنازلات مؤهلة» لم يحدد طبيعتها معنا في الوقت نفسه معارضته لتحديد جدول زمني بشأن إقامة هذه الدولة.
ويحصل «المfdال» على ثلاث وزارات: الاسكان والعمل والشؤون الاجتماعية إضافة إلى منصب نائب وزير.
واعتبر ايتام ان وزارة الاسكان «مهمة جدا لمواصلة الاستيطان» بقدر ما ستسمح بتشجيع البناء، في مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة.
والرغم حزب شينووي العلماني (١٥ نائباً) اتفاقا يتيح لحزبه الانضمام الى «التفاهق مع «الليكد» و «الحزب الوطني الديني». ويحصل «شينووي» بموجب الاتفاق على خمس حقائق وزارية ومع حزبي «شينووي» و «المfdال»، سيحظى شارون بغالبية ٦١ نائباً من أصل ١٧٠ في البرلمان. ومن المحتمل ان ينضم «التحالف الوطني» (١٠ نواب) إلى الائتلاف الحكومي الجديد، ليصبح عدد اعضاء «الليكد» في البرلمان السادس عشر ٦٨ نائباً.
واعلن النائب العمالي ابراهام بورغ الذي يعارض تشكيل حكومة وحدة وطنية ان شارون لنظير بإبرامه اتفاقا مع الحزب الوطني الديني «وجهه الحقيقي الذي يريد مواصلة توسيع المستوطنات».

### المتنافسون : أولمرت، نتنياهو وشالوم

# فرنكل سحب ترشيحه لمنصب وزير المالية

لخلافة شارون في رئاسة الليكد. شارون ليس متحمسا لأي منهم. فقد كان يفضل لهذا المنصب فرنكل أو ابراهام (يايفة) شوشط لكن، وبعد ان سقطت أيضاً امكانية تعيين شوشط، اثر تفجر المفاوضات مع حزب العمل، لم يبق سوى مرشحو الليكد الثلاثة، لأن شارون لا يقدم على تعيين سياسي من خارج الليكد لهذا المنصب.
ففي جميع حكومات اسرائيل، باستثناء حكومة الوحدة الوطنية الأولى، كان وزير المالية دائماً احد اعضاء الحزب الذي ينتمي اليه رئيس الحكومة.

شالوم معني جدا بمواصلة الاحتفاظ بالمنصب. وهو يرى ان شارون ووسائل الاعلام يغبثونه ان يعتقد ان في الظروف الراهنة قام بواجبه بشكل معقول، بل واكثر. وهو يريد ان يكون وزيراً للمالية ايضا في نهاية ٢٠٠٢ و بداية ٢٠٠٤ حيث يتوقع ان يبدأ الاقتصاد الاسرائيلي بالنهوض. لكن شارون ليس شريكاً في هذا البرنامج. انه يستمع إلى تقارير «رؤساء الاقتصاد» ويقرا الملاحق الاقتصادية في الصحف ويعتقد بان الاقتصاد بحاجة ماسة الى شخصية جديدة في وزارة المالية: «شخصية ذات تجربة مثبتة في العمل، ذات سمعة طيبة وعالية، تستطيع احدث تغيير ايجابي في الأجزاء القاسية».

ولكن شارون لا يقفز فرحاً حين ينظر الى المرشحين الآخرين. علاقات اولمرت مع شارون اليوم افضل مما كانت عليه من قبل. لكن رئيس الحكومة، وهو أحد المحثين في السياسة الاسرائيلية، يدرك ان دويد اولمرت اليه «الآن مرتبط بشي» ما، اما علاقة شارون مع نتنياهو، فهي لاتزال سيئة، كما كانت في الأشهر الماضية. كما يتقرب شارون أيضاً ان اولمرت ونتنياهو سيستغلان موقفيهما في الحكومة في الصراع القادم على رئاسة الليكد. كلاهما يعتقد ان حقيقة المالية قد تشكل نقطة انطلاق ممتازة.

نتنياهو، بخلاف ما يقوله المقربون منه بشأن حقبة المالية، معني جدا بهذا المنصب، لكن ليس بأي شئ. فهو من قبل فرنكل، مستعد لاشغاله فقط اذا ضمن دعما واحسا من شارون. ولكن يحدث هذا، ينبغي على نتنياهو وشارون ان يتحاذوا. لكن هذا لا يحدث حتى الآن، ان تسود قطيعه بينهما. اما اذا تسلم نتنياهو حقبة المالية، فمن الممكن ان يخلفه شالوم في وزارة الخارجية.

سيفقد رئيس كتلة «الليكد» في الكنيست، غدعون ساعر، صباح الأربعاء القادم، الاتفاقات الائتلافية الموقعة بين «الليكد» وأحزاب: «شينووي»، «المfdال» و «الاتحاد الوطني» (في حالة الأخير فإن المفاوضات معه تجري حالياً والأرجح أن ينضم إلى الحكومة)، للتصويت عليها في جلسة خاصة من المفترض أن تعقدها الكنيست يوم الخميس القادم، وسيكون من اللازم على الكتل الائتلافية أن تحصل على موافقة هيئات الأحزاب قبل طرح الاتفاقيات للتصويت عليها في الكنيست.

وتدل آخر التعديلات والأخبار على أن الحكومة الاسرائيلية الجديدة، قد اكتمل نصباها، وبدت غالبية الشاركين فيها من أحزاب ووزراء معروفة. وفيما يلي استعراض للأحزاب التي ستكون جزءاً من الحكومة القادمة، وتوزيعه الحقائق الوزارية لكل حزب، وداخل كل حزب:

\* «الليكد»: سيحصل «الليكد» في الحكومة الجديدة، وسط إستياء العديد من القياديين في الحزب، على تسعة حقائق وزارية، قد تصل إلى ١٠ أو ١١ في أفضل حالة، على الرغم من حصوله على (٤٠) مقعداً. وقالت مصادر في «الليكد» إن «شينووي» حصل على (٥) حقائق وزارية، مع (١٥) عضو كنيست، وحصل «المfdال» على (٦) حقيقتين عن (٦) اعضاء كنيست، أي ان المعيار هو حقبة وزارية لكل ثلاثة اعضاء كنيست. ما يعني تخصيص (١٢) حقبة وزارية على الحقائق الوزارية لـ «الليكد» و «الليكد» وبحسب آخر التقديرات لطهيرة امس، فإن توزيعه الحقائق الوزارية لـ «الليكد» ستكون كالتالي:

– رئيس الحكومة، أرنيل شارون،
– وزير «الأمن»، شاولوف موفان،
– وزير الخارجية، بنيامين نتنياهو و ايهود اولمرت،
– وزير المالية، ايهود اولمرت و سيلفان شالوم،
– وزيرة التربية، ليومر لغفات،
– وزير الصحة، غير معروف بعد،
– وزير الأمن الداخلي، غير معروف بعد، مع ترجيح لكفة تسيبي ليفني
– وزير الزراعة، غير معروف بعد،
– وزير «العالم اليهودي»، نتان شرانسكي.

وهناك أربع وزارات ما زالت قيد البحث بين «الليكد» و «الاتحاد الوطني» «الذين يُجريان مفاوضات ائتلافية حالياً». ويتوقع ان يحصل «الاتحاد الوطني» على ثلاث وزارات من الوزارات الأربع المتبقية، وهي: وزارة الصناعة والتجارة، المواصلات، السياحة والاستيعاب.

وفي العمل غاضبون من ان متسناع رغم انه قبل اسبوعين فقط عقد المكتب السياسي لحزبه وقرر عدم اجراء مفاوضات مع «المfdال»، الا انه يلقى شارون وعلمياً يجري معه مفاوضات. وقال النائب ابراهام بورغ الذي يعتزم «القتال حتى الموت» اذا ما قاد متسناع الامور نحو الوحدة: «لست سمعتوا ان يطعن بصديقك وزيراً للتجارة والصناعة فلا يمكن اجراء الثقافة جذوة حسان دون بلاغ مسبق».

### \* مطالب العمل:

– الاستعداد للتوصل الى تسوية دائمة مع الفلسطينيين في الولاية الحالية.
– استئناف للمفاوضات السياسية مع الفلسطينيين وتشكيل طواقم للتفاوض فوراً.
– تأييد اقامة دولة فلسطينية في اطار التسوية الدائمة.
– تجديد البناء، في المستوطنات.
– ايجاد حل فوري للمواقع الاستيطانية غير القانونية في المناطق.
– تقليص ميزانية المستوطنات وتحويلها الى مشاريع داخل الخط الأخضر.
– اقامة جدار الفصل من بيسان وحتى عراب.

\* توقيع رئيس الوزراء شارون كتابيا على موافقته على كل المطالب انفة الذكر.

قرر رئيس «مريل لينتتش» وعميد بنك اسرائيل سابقا، بروفيوسور يعقوب فرنكل، سحب ترشيحه لمنصب وزير المالية في حكومة شارون الثانية. وعلى ذلك، فان المرشحين المتبقين لهذا المنصب الآن هم: وزير المالية الحالي سيلفان شالوم، وزير الخارجية بنيامين نتنياهو، ورئيس بلدية القدس الغربية السابق ايهود اولمرت.

وليس من الواضح اذا ما كان قرار فرنكل مناورة تكتيكية أم قرارا نهائيا. ويقول المقربون منه: انه اتخذ قراره هذا بعد ان أيقن، مساء يوم السبت الاخير، ان شارون قرر تفصيل حكومة يمينية ضيقة على حكومة وحدة وطنية مع حزب العمل. وكان فرنكل قد ابلغ شارون، في القاين اللذين عقدا بينهما يومي الأحد والجمعة الماضيين، انه سيقبل الانضمام الى الحكومة فقط اذا ائقنع بأن لديها افها سياسياً، مؤكداً انه بدون سلام حقيقي لن يستطيع الاقتصاد الاسرائيلي التخلص من ازمته.

وبموجب «القوانين» الجديدة التي اعتمدها شارون في الصراع الاقتصادي في الصلح ويعدق فرنكل، كما هو معلوم، انه قرر الانسحاب من المنافسة، قامت اوساط مختلفة، بينها موظفون كبار في وزارة المالية، بثت انباء، ومعلومات كاذبة بشكل لم يسبق له مثيل. ومنذ بداية المفاوضات، شكك كثيرون في ما اذا كان فرنكل ستحظى عن منصبه الكبير والمرجع جداً في «مريل لينتتش» لصالح المنصب الصعب والمغدق في وزارة المالية.

والحقيقة ان فرنكل لم يقل لشارون «نعم»، كما لم يقل له «لا»، لكن الانطاع الذي كان يستطيع شارون الخروج به هو ان فرنكل يقترب حثيثاً الى وزارة المالية. وثمة سببان «وجهيان» لقرار فرنكل الانسحاب من المنافسة، مساء السبت الاخير، بان حقبة المالية لم تعرض عليه (على فرنكل) قط. فهذا الكلام، من جهته، عار عن الصحة. فضلا عن ان شارون لم يصمد امام الضغوطات الشديدة التي مارسها عليه مؤخرا وزير المالية سيلفان شالوم. وهكذا بقي في المنافسة ثلاثة مرشحين هم: سيلفان شالوم، وايهود اولمرت وبنيامين نتنياهو. وثلاثهم ايضا مرشحنون مقترضون والمغلة.



شارون: المعركة القادمة حول حصص الليكد.

المشاركة في حكومة بشكلها لليكد. شارون لا يتوقع أن يطول عمر الائتلاف اليميني الحالي الذي شكله خلال اليومين الماضيين، لأن مثل هذا الائتلاف يحد من قدرته على المناورة السياسية فيما بين أحزاب الائتلاف من جهة، ويشكل خطراً على علاقته مع الأصدقاء الأميركيّة التي قد تتسابق ببعض التنازلات على المسار الفلسطيني بعيد انتهائهما من الأزمة العراقية الحالية.
ولذلك، فإن أرنيل شارون يقف اليوم أمام تحديين كبيرين على الرغم من أنه بات يملك انتقالاً يمكنه من الاحتفاظ بمنصب رئيس الحكومة حتى موعد الانتخابات العامة المقبلة.

الأزمة العراقية الراهنة. عندها سيعضطر شارون إلى اتخاذ قرارات صعبة خلال الأيام القليلة المقبلة بصدد ماهية الوزارات التي سيوزعها على كبار شخصيات حزبه، وبإذات بنيامين نتنياهو، وزير الخارجية الحالي وخصمه اللدود، وايهود اولمرت الذي استقال مؤخرًا من رئاسة بلدية القدس أملاً في توبء منصب وزاري رفيع المستوى؛ ما قد يجعل بعض الليكوديين يسخطون عليه في حال عدم تحقيق مآربهم.

غير أن التحدي الأكبر الذي ينتظر شارون يدور حول ساهية الخط السياسي الذي يتبعه، بما يتعلق بالعلاقة مع الفلسطينيين بالذات في انتهاه من الأزمة العراقية الراهنة، حيث سيعضطر شارون على الأرجح إلى الاختيار بين خلفائه اليمينيين (المfdال والاتحاد الوطني) وبين خلفائه المستعدين منح بعض التنازلات للفلسطينيين مثل شينووي وربما حزب العمل، الذي قد ينضم إلى الحكومة في وقت لاحق.

وبالرغم من فشل محادثات أرنيل شارون التي أجراها خلال الأيام الماضية مع عرام متسناع، زعيم حزب العمل، إلا أن شارون لا يريد إغلاق الباب أمام مشاركة حزب العمل في حكومته، وهو يرى بمجرد اجتماع متسناع إليه خطوة أولى في تراجع الأخير عن وعده الانتخابي بعدم

### بقلم: وديع أبو نصار

استطاع أرنيل شارون أن يخطو الخطوة الأولى باتجاه تشكيل حكومة جديدة برئاسته، وذلك بعد أن توصل طاقم حزب الليكود الذي يرئسه إلى اتفاقات مع حزب شينووي العلماني وحزب المfdال اليميني المتدين، مما منحه ائتلاقاً أوليا يضم ٦١ عضو كنيست (٤٠ من الليكود و١٥ من شينووي و٦ من المfdال).

باتي ذلك في الوقت الذي لم تتضح فيه بعد نتائج المفاوضات الائتلافية الجارية بين طاقم الليكود وطاقم حزب الاتحاد الوطني ذي الميول اليمينية المتشددة والذي يرئسه عضو الكنيست المتطرف أفيغدور ليبرمان، ويمكك سمعة مقاعد في الكنيست الحالية، حيث من المتوقع أن ينضم هذا الحزب أيضاً إلى ائتلاف الجديد برئاسة شارون، مما يجعل هذا الائتلاف يرتكز على دعم ٦٨ عضواً في البرلمان الإسرائيلي.

غير أن التمتع في تركيبة هذا الائتلاف وفي ماهية الأحزاب التي بقيت خارجه يستطيع الاستنتاج بأنه لن يضرى وقت طويل حتى تتعرض حكومة شارون الجديدة إلى أزمات ائتلافية من جهة، وإلى مواجهات سياسية حامية الوطيس داخل

الثلاثاء ٢٥/٢/٢٠٠٣م الموافق ٢٤ ذي الحجة ١٤٢٣هـ، العدد ١٥، السنة الاولى

## اعتبارات ديمغرافية وراء قرار جلب

# ٢٠ ألفاً من «الفلاشموره» إلى اسرائيل

وكانت مسألة هجرة ابناءه الفلاشموره الى اسرائيل قد شغلت طوال العقد الماضي صانعي القرارات في اسرائيل. وفي الوقت الذي كان يدور فيه جدل حول مسألة تهجير اليهود معظمهم من «الفلاشموره»الى اسرائيل ردود فعل وانتقادات متفاوتة في الوسطين السياسي والإعلامي. ويتعلق قرار الحكومة الاسرائيلية بترحيل ١٧ ألفاً من افراد مجموعة الفلاشموره (الاثيوبيون اليهود الذين اجبروا على اعتناق المسيحية في القرن الماضي)، وثلاثة الاف آخرين من الاثيوبيين اليهود (الفالاشا) المنتشرين في قرى متفرقة داخل اثيوبيا الى اسرائيل.

وجأت موافقة الحكومة الإسرائيلية بالإجماع على هذه المسألة إثر اقتراح قدمه وزير الداخلية ايلي يشاي. وتقرر تشكيل لجنة وزارية برئاسة يشاي قريباً لوضع قرار الحكومة موضع التنفيذ.

وقالت المصادر الاسرائيلية: إن موفدين من وزارة الداخلية الاسرائيلية وممثلين عن الحاخامية سيتوجهون قريبا الى اثيوبيا من أجل الاعداد لرحيل هؤلاء المهاجرين الى اسرائيل. ويشار إلى أن حوالي ثلاثة آلاف من المهاجرين من اثيوبيا تظاهروا في ١٢ كانون الثاني الماضي أمام مقر رئاسة الوزراء الاسرائيلية في القدس الغربية، لتسمح اسرائيل لاقاربهم بالانضمام اليهم، رغم التشكيك بديانتهم اليهودية. وينتمي معظم هؤلاء الاقارب إلى الفلاشموره، ويقومون في اديس ابابا وفي ولاية غوندار (شمال غرب). وهم يؤكدون أن «حق العودة» الذي يسمح لكل يهودي بالعالم بالاستقرار في اسرائيل يطبق عليهم.

وعبر وزير الداخلية الاسرائيلي ايلي يشاي عن ارتياحه البالغ اثر مصادقة الحكومة الاسرائيلية بالاجماع على هجرة الاثيوبيين اليهود. وقال يشاي: «انا مسرور بانتهاء هذا الموضوع. الان سنباشر العمل بصورة حيثية من أجل تهجيرهم. إن الحاجة جلبهم إلى البلاد كبيرة جدا». ويضوي يشاي في حال بقائه في منصبه الوزاري التوجه إلى اثيوبيا ليشرف بنفسه على هجرة ابناءه «الفلاشموره»الذين سيتم احضارهم إلى اسرائيل تدريجيا وليس دفعة واحدة.

وكانت مسالة هجرة ابناءه الفلاشموره الى اسرائيل قد شغلت طوال العقد الماضي صانعي القرارات في اسرائيل. وفي الوقت الذي كان يدور فيه جدل حول مسألة تهجير اليهود معظمهم من «الفلاشموره»الى اسرائيل ردود فعل وانتقادات متفاوتة في الوسطين السياسي والإعلامي. ويتعلق قرار الحكومة الاسرائيلية بترحيل ١٧ ألفاً من افراد مجموعة الفلاشموره (الاثيوبيون اليهود الذين اجبروا على اعتناق المسيحية، في اطار مجموعات صغيرة وليس دفعة واحدة). وقال يشاي ردا على سؤال: «حسب ترحيلاتنا غالبية الفالا شموره يهود اجبروا على اعتناق المسيحية، اما غير اليهود فسوف يخضعون لى عملية تهويد ليعودوا الى احضان الديانة اليهودية».

وتقدر مصادر وزارة الداخلية بأن ستستغرق عملية تهجير الفلاشموره، والتي اطلق عليها اسم «عملية يوسف»

المسؤولية، في أن. فهو تعسفي لأن ابناء «الفلاشموره» لا يستحقون الهجرة إلى اسرائيل بموجب «قانون العودة»، وقد تم تهجير جزء منهم إلى اسرائيل في السنوات الاخيرة بقرارات إدارية اتخذتها حكومة اسرائيل (بموجب قانون الدخول). وهو عديم المسؤولية لأن التكلفة المباشرة لاحتضار هؤلاء تقدر بملياري شيكل – سيتم، على الأغلب، اقتطاعها من ميزانيات اجتماعية ضرورية في هذه الفترة العصيبة التي يعيشها الاقتصاد الاسرائيلي.

منذ البدء بتهجير يهود اثيوبيا في الثمانينيات، بموجب «قانون العودة»، المتسرع الذي اتخذته الحكومة هذا الاُسبوع، والعودة إلى التعامل مع ابناء «الفلاشموره» وفق قواعد وأنظمة الهجرة نفسها التي تسرى على كل من هو ليس يهوديا ويطلب التوطن في اسرائيل. هكذا سيخضعن بقاء عدد «الفلاشموره» المستوعبين في اسرائيل معذلا نسبيا، كما كان في السنوات الأخيرة.

**\* «معاريف»: «عنصرية بيضاء»..**

وكتبت الدكتورة استير هرتسوغ رئيسة قسم العلوم الاجتماعية في كلية بيت بيرل في نفس القضية في صحيفة «معاريف» (١٩ شباط) مشيرة إلى «العنصرية اليهودية البيضاء التي رافقت عملية التهجير».

وقالت: إن تبريرات الوزير شرانسكي والنائب يوري ايدلشتاين ومعارضتهما لتهجير يهود الفلاشا هي ان هذا القرار قد يؤدي إلى تدفق طلبات الهجرة إلى إسرائيل من جانب يهود الفلاشا. ونقلت هرتسوغ اقوال شرانسكي بعد المصافحة على قرار التهجير بأنه «لا يريد أن يجد نفسه أمام نصف مليون آخرين ممن يريدون الهجرة إلى إسرائيل»، وقال شرانسكي أيضا.

النشطاء الأميركيون شجعوهم على تجاهل السياسة المعلنة من جانب اسرائيل. وقد ثبت الآن انهم صدقوا. فالسياسة المعتمدة و«الفتوى» التي صدرت، كانتها لم تكونا. بين اصحاب الشأن، إلى جانب النشطاء المحليين والأجانب، سدة كثيرون يخدمون في أجهزة «التوبة إلى اليهودية»، التي تضمن دخلا ماديا دائما، وكذلك مجموعات من المسرتمين الجاهلن ذوي توقع عن قبائل غربية لتهجيرها إلى



استيعاب يهود من اثيوبيا، ماذا الآن؟

العنصر العربي، ومن هذا المنطلق فهو يعمل على جعل الاثيوبيين السود التحتية، هذه السياسة التي تهدف إلى خلق كل امكانية تطور قد تساهم في رفاهية العرب. يشاي، على سبيل المثال، يقف وراء سياسة هدم عشرات البيوت العربية.»

وفي نهاية مقالها كتبت هرتسوغ: ان سياسة ايلي يشاي العنصرية انتجت «حزب العنصر الأبيض» الذي يقوده يوسف لبيد.

## على ها مش المشهد تقرير الشرطة الاسرائيلية لعام ٢٠٠٢: صورة قاتمة عن وضع الجريمة في اسرائيل

كبيرة استعدادا للحرب المحتملة على العراق وما قد يرافقه ان اسقاطات على اسرائيل. كما خصصت الشرطة موارد اخرى مماثلة تحسبا لعمليات «ارهابية» كبرى ، وخاصة ضد مدارس وروضات اطفال او ضد منشآت وبنى تحتية اساسية.

### \* مميزات الاجرام في 2002

يشير تقرير الشرطة الاسرائيلية إلى ان المافمات غير القانونية أصبحت الدافع الرئيس للاملال الاجرامية، وخاصة في «الاجرام المظم»، سواء في داخل اسرائيل او خارجها. وقالت الشرطة ان «عصابات الاجرام» أصبحت «العامل الأكثر تأثيرا» في هذا المجال.

وسجل ارتفاع في «تجارة النساء» وتجارة المخدرات و «تبييض الاموال». فقد ازداد عدد الملفات التي فتحتها الشرطة في قضايا المخدرات في ٢٠٠٢ وبلغ عددها٩٧٨٧٢٣ ملفا مقابل ٢٣١٢١ ملفا في ٢٠٠١ - وهي زيادة بنسبة ٨١٪. وكان من بينها: ٢١٩٧٠ ملفاً ضد تجار مخدرات. وازداد عدد الملفات في قضايا الغش والذخاع (تبييض الاموال، خاصة في ٢٠٠٢ بنسبة ٢٨٪ ، ان بلغ مجموعها ١٠٠٩٦٠ ملفا.

ووقعت في اسرائيل خلال العام المنصرم ١٦٧ جريمة قتل، مقابل ١٧١ في ٢٠٠١. كان من بينها قتل ١٢ سيدة بايدي ازواجهن وقتل رجلين بايدي زوجتهما.

وسجل ارتفاع كبير في المخالفات الجنائية في اوساط الشبيبة، إذ سجلت الشرطة ٤٢٦٩٦مخالفة في ٢٠٠٢ مقابل ١٤٣٣٨ مخالفة في ٢٠٠١، وشملت هذه ايضا ارتفاعا في مجال المخدرات بين الشباب من ٤٠٨ر. في ٢٠٠١ إلى ٩٢ر.٤٠٠٢. وبالاجمال تشكل مخالفات الشباب ١٤ر/٥من مجمل المخالفات في اسرائيل.

وطرأ ارتفاع في المخالفات (الاعتداءات) المترتبة ضد ابناء الشبيبة: ٣٠٠٢٥ اعتداء على قاصرين في داخل العائلة مقابل ٢٤ر.٢ في ٢٠٠١ و ٢٩ر.٢٩ اعتداء على قاصرين خارج العائلة مقابل ٩٢٦ر.٥ في ٢٠٠١.

### \* اعتقالات

طرأ انخفاض طفيف في عدد الاعتقالات التي نفذتها الشرطة الاسرائيلية في العام ٢٠٠٢، حيث اعتقلت ٤٤١٠٣ اشخاص مقابل ٤٤١٥٩ شخصا في ٢٠٠١.

### \*حوادث الطرق

ارتفع عدد حوادث الطرق في اسرائيل في العام ٢٠٠٢ إلى ٩٨١.١٨ حادثة، مقابل ٥٧١.١٨ في ٢٠٠١ وقتل ٥٤٧شخصا (٦٤٨ في ٢٠٠١).

## مهرجان أفلام إسرائيلي – فلسطيني في باريس

مماثل في سنة ١٩٧٦، وفي بيان للحصافة كتبت، أن المهرجان السابق جمع شخصيات سينمائية إسرائيلية وفلسطينية لأول مرة، وكسروا «تابو» فُرض عليهم في تلك الأيام وأجروا حدثاً ثقافياً مشتركاً

وكان الانتاج السينمائي الفلسطيني آنذاك مقلصاً، وشمل بالاساس افلاماً وثائقية خلدت نضال منظمة التحرير الفلسطينية. الكثير من هذه الافلام الفلسطينية التي عُرضت عنها في المهرجان اُبيدت في صيف ١٩٨٢ عندما احترق الارشيف الفلسطيني او نهب في بيروت نتيجة الغارات الاسرائيلية. وتضيف ايفراد أنه منذ ١٩٨٧، ومع اندلاع الانتفاضة الاولى، نما جيل جديد من السينمائيين الفلسطينيين، مثل ميشيل خليفي، رشيد مشهراوي، مي مصري وايليا سليمان – الذين تعرفهم بأنهم «الاباء المؤسسون للسينما الفلسطينية الاصلية».

وفيما لم تتعامل غالبية الافلام في مهرجان ١٩٧٦ مع النزاع الاسرائيلي – الفلسطيني، فإن الافلام التي ستُعرض في المهرجان هذه السنة ستتركز لهذا الموضوع. «المهرجان سيكون دعوة للامل»، كتبت ايفراد. «لو كنا نريد مستقبلا مشتركا، فيجب أن يقوم جدار من مقاومة الجنون الذي يقتل الشعبين. يمكن للسينما أن تساعدكم في التعرف على بعضهم البعض بشكل مختلف، بما يتعدى الحرب والجلية. وكوسيلة إضلال لتمر المعلومات والمعرفة والشهادات» فإن السينما لا بديل لها.

تدير المهرجان جينين ايفراد، التي بادرت لمهرجان افلام

عليها تعديلا.



.. على الحدود اللبنانية.

اذا وقعت فعلا الحرب على العراق وبلغت التداعيات والارتدادات مرحلة غير متوقعة، كمثل ان ليجا شارون في تنفيذ حلمه القديم بترحيل اكبر كتلة بشرية فلسطينية «الترانسفير» في اتجاه لبنان او سواه، و ان يبادر الى انهاو «معادة» توازن الربع» القائمة على انتهاء و آخر في الجنوب منذ الانسحاب الاسرائيلي العام ٢٠٠٠ عبر تكبيره قضية صواريخ «حزب الله» وتضخيمها كما فعل قبل فترة، بحيث تصير قضية الاعلان الاسرائيلي الاخير لاكتشاف شبكة تجسس جديدة للحزب في اسرائيل، فان المعلومات الواردة من المنطقة الحدودية تحدثت عن جملة اجراءات اتخذتها الاجرة الامنية اللبنانية، عنوانها جمع اي خطوط الاتصال معها سابقا وبقي يراودهم حلم الاتصال والتعاون. ويبدو ان هذه الاجراءات اسفرت عن التوصل إلى خطوط معينة، ربما اميط اللثام عنها لاحقا.

وفي كل الاحوال يمكن القول ان اسرائيل صارت يخيرا في وارد العراق والتوتر والتسعين، ولم يترلق في الوقت نفسه الى لعبة الرد على الاستفزاز الاسرائيلي باستفزاز مماثل. وكان نصر الله واعيا للمبار الاسرائيلية ١٩٨٢ وفي كل الاحوال، هناك مؤشرات تؤكد ان «حزب الله» يتعاطى مع الحركة الاسرائيلية الاخيرة وما سبقها باعصاب باردة، فهو لم يبادر، عمدا، الى التعليق على الاعلان الاسرائيلي للحشود العسكرية، ولم يحاول ان الاقل ليس في وارد المبادرة الى تحريك الجبهة الجنوبية، واية ذلك ما اعلنته ان عملياته في مزارع شبعا هي لتذكير العالم بواقف الاحتلال الاسرائيلي لاراضل لبنانية. ولكن ذلك، على دباهته، لا يعني ان الثبات سيبقى سمة هذه المعادلة الخفية،

أثار قرار الحكومة الاسرائيلية في يوم ١٦ شباط إعطاء الضوء الأخضر لهجرة حوالي عشرين الفا من الاثيوبيين اليهود معظمهم من «الفلاشموره»الى اسرائيل ردود فعل وانتقادات متفاوتة في الوسطين السياسي والإعلامي.

ويتعلق قرار الحكومة الاسرائيلية بترحيل ١٧ ألفاً من افراد مجموعة الفلاشموره (الاثيوبيون اليهود الذين اجبروا على اعتناق المسيحية في القرن الماضي)، وثلاثة الاف آخرين من الاثيوبيين اليهود (الفالاشا) المنتشرين في قرى متفرقة داخل اثيوبيا الى اسرائيل.

وجأت موافقة الحكومة الإسرائيلية بالإجماع على هذه المسألة إثر اقتراح قدمه وزير الداخلية ايلي يشاي. وتقرر تشكيل لجنة وزارية برئاسة يشاي قريباً لوضع قرار الحكومة موضع التنفيذ.

وقالت المصادر الاسرائيلية: إن موفدين من وزارة الداخلية الاسرائيلية وممثلين عن الحاخامية سيتوجهون قريبا الى اثيوبيا من أجل الاعداد لرحيل هؤلاء المهاجرين الى اسرائيل.

ويشار إلى أن حوالي ثلاثة آلاف من المهاجرين من اثيوبيا تظاهروا في ١٢ كانون الثاني الماضي أمام مقر رئاسة الوزراء الاسرائيلية في القدس الغربية، لتسمح اسرائيل لاقاربهم بالانضمام اليهم، رغم التشكيك بديانتهم اليهودية. وينتمي معظم هؤلاء الاقارب إلى الفلاشموره، ويقومون في اديس ابابا وفي ولاية غوندار (شمال غرب). وهم يؤكدون أن «حق العودة» الذي يسمح لكل يهودي بالعالم بالاستقرار في اسرائيل يطبق عليهم.

وعبر وزير الداخلية الاسرائيلي ايلي يشاي عن ارتياحه البالغ اثر مصادقة الحكومة الاسرائيلية بالاجماع على هجرة الاثيوبيين اليهود. وقال يشاي: «انا مسرور بانتهاء هذا الموضوع. الان سنباشر العمل بصورة حيثية من أجل تهجيرهم. إن الحاجة جلبهم إلى البلاد كبيرة جدا». ويضوي يشاي في حال بقائه في منصبه الوزاري التوجه إلى اثيوبيا ليشرف بنفسه على هجرة ابناءه «الفلاشموره»الذين سيتم احضارهم إلى اسرائيل تدريجيا وليس دفعة واحدة.

# الاعلان الاسرائيلي للحشود العسكرية في الشمال ؛ تخذيم متعمد لتغيير قواعد اللعبة

بالتنسيق مع

بالنسبة إلى القيادة الاسرائيلية عنوانه العريض، اضافة إلى عرض القوة، ايجاد مناخات توتير واستفزاز على الحدود الجنوبية استدرجا لرد فعل الجانب اللبناني، كأن تدفع المقاومة بتعزيزات مماثلة إلى الحدود او ترد على الانتهاكات الاسرائيلية الجوية والارضية بوسيلة ما، فتكون اسرائيل قد نجحت على نحو ما في بلورة ظروف مؤاتية لحالة حرب او على الاقل لجبهتين معيبتين في امكانها استغلالهما في اللحظة التي تراها مناسبة لتفجير الشرارة، وخصوصا اذا شرعت الولايات المتحدة في اناز ما تعد به من شن حرب على العراق، وأنشغل العرب والعالم بتداعياتها وتوالي فصولها.

ذلك هو العنصر الجديد كل الجدة الذي يقرأه المراقبون وهم يرددون التقارير والمعلومات التي ترد اليهم لحظة بلحظة من المنظر الحدودية.

وقد لفت الانتاج كما لفت «حزب الله» ان الحشود التي اعلن الاعلام الاسرائيلي دفعها نحو الحدود الشمالية، لم تكن من حيث الحجم والكم استثنائية بالنسبة إلى المتعاطين بالشأن العسكري، فهي حشود عادية لا تتعدى نطاق التغيير والتبديل الروتيني لاي جيش، الامر الذي يعني ان اسرائيل شامت عبر هذا التخضير الاعلامي للحدث للعداء على الآن، ان تعطي الامر بعدا لا بد من اخذه بالحسبان في شكل اكبر من ذي قبل، والتعاطي معه على انه يرمي إلى غايات ابعد، وقد يكون ترجمة عملائية لنبات اعرق هدفها غير المرئي فتح باب الاحتمالات على الجبهة اللبنانية – الاسرائيلية تحديدا.

ولكن هل يكون ذلك كله تعريزا للتأويلات التي تطل برأسها بين الحين والآخر، لتلشر جوا مفاده ان اسرائيل قد تتوسل الحرب على العراق لتصفى حساباتها مع لبنان، بما فيه «حزب الله» حتى الآن، لم تشكل حدث الاعلان

## ‘المالية الإسرائيلية‘: ‘الدولة ستتهار بسبب الجيش‘



جيش في مهمة احتلال «دائمة»!

اندلعت في الأيام الأخيرة معركة لم يسبق لها مثيل في صراوتها، بين الجيش الاسرائيلي وبين وزارة المالية. «الجيش يهزأ من القانون. الجيش يتصرف كأنه جيش المال، لرئيس الحكومة الاسرائيلية، أرئيل شارون، يملك دولة. الوضع أسوأ من «جمهوريات الموز». الدولة كلها ستتهار في النهاية بسببه». هذا جزء فقط من الاتهامات الصعبة والجارفة التي قالها مؤخرا كبار وزارة المالية، لرئيس الحكومة الاسرائيلية، أرئيل شارون، وأوردتها صحيفة «معاريف» في عنوانها الرئيسي (٢٠ شباط).

وقالت: «في الجهاز الأمني لا يلتزمون الصمت أيضا. الموجود في خطر وجودي هو الجيش الاسرائيلي بالذات، وكل ذلك بسبب تصرف وزارة المالية»، يدعون هناك «موظفو المالية لا يفهمون الواقع. من الوقاحة أن يتيروا هذا الموضوع قبل الحرب في العراق بلخطة. هم لا يفهمون أننا في حرب ضد الارهاب، ونستعد للحرب في العراق. ويجب أن نكون جاهزين أيضا للحروب على الجبهات الأخرى. إذا ما حصل فشل أمني اودي ب حياة مواطنين، فلن يكون بوسعنا القول إننا لم نملك الميزانيات».

### \* على ماذا يتقاتلون؟

الحرب بين المالية الاسرائيلية والجيش، بموجب تقرير «معاريف»، تدور حول الكثير من النقود. الكثير جدا. خمسة مليارات شيكل على الأقل. وعمادًا يدور الحديث؟ في المالية يقولون: إن ميزانية الأمن للعام ٢٠٠٢، التي صادفت عليها الكنيسة في كانون الأول الماضي، تصل إلى ٤٢ مليار شيكل. لكن الجيش يصرف منذ بداية السنة مبالغ تنصل في الحسبة السنوية إلى ٤٧ مليار شيكل. ويبدو أن الجيش لم يسع عن الركون العميق وعن البطالة الصعبة في المرافق، ويقولون في المالية. أحدهم في الجيش قرر ببساطة أن الدولة تستغلي العجز، وتستضيف المليات المطلوبة لميزانية الأمن.

الفارق الكبير والذي يبلغ خمسة مليارات، يُضاف إلى النقص الهائل القائم في ميزانية الدولة أصلاً، والذي يتراو بين عشرة إلى خمسة عشر مليار شيكل، وذلك في أعقاب الانخفاض الكبير في المداخل الضريبية. هذا الأمر يجعل كبار المالية يستشيطون غضبا. «الجيش الاسرائيلي ببساطة يهزأ من القانون ومن قرارات الكنيسة»، قال كبار المالية في الأيام الأخيرة، أمام رئيس الحكومة شارون. «الوضع خطير إلى درجة أن تصرفت الجيش قد يؤدي إلى انهيار المرافق الاقتصادية». إلى هذه الدرجة.

في الجهاز الأمني يعرفون من أين تؤكل الكتف. «المالية هي التي تؤدي إلى انهيار أمن دولة إسرائيل»، يقولون هناك. «الميزانية التي قررتها المالية هي غير ممكنة أبدا. ليس لدينا ما يكفي من المال لنشاطات الجيش الجارية. الدولة تريد جدارا فاصلا، تريد من الجيش الاسرائيلي أن يحصمها من التهديد العراقي، أن يحارب الارهاب في كل جبهة ممكنة، لكنهم يخفون لنا الميزانية».

### \* هكذا بدأ كل شيء

تعود جذور هذا الصراع إلى شهر حزيران السنة الماضية. في الجهاز الأمني الاسرائيلي توقعوا زيادات على ميزانية ٢٠٠٢ نتيجة للانتفاضة المستمرة، والحرب الوشيكية في العراق والحاجة إلى بناء الجدار الفاصل. لكن رئيس الحكومة، أرئيل شارون، قرر عندما أن يقبل موقف المالية بالذات، وأن يقلص عدة مليارات من ميزانية الأمن. في نهاية الجدل صودق على ميزانية الأمن والتي بلغت ٤٢ مليار شيكل، مقابل أكثر من ٤٢ مليار حصل عليها الجهاز الأمني فعليا، في العام ٢٠٠٢.

وأذعي في الجهاز الأمني أن الحديث يدور عمليا عن تقليصات بقيمة ستة مليارات شيكل، فيما لو أخذ في الحسبان تامين المدفوعات التي كان من المفترض أن يحصلوا عليها هذه السنة في أعقاب مصاريف تمت في السنة الماضية، وإلغاء الربط التضخمي. في وزارة الأمن

سيكون على الحكومة الاسرائيلية الجديدة الاختيار بين خفضين للتقليص في ميزانية الدولة لسنة ٢٠٠٢ - خطة «مُغالية»، تقترح تقليص ١٥ مليار شيكل، وأخرى «معتمدة»، تقترح تقليص ١٠ مليارات شيكل. هذا ما قاله رؤساء وزارة المالية لرئيس الحكومة أرئيل شارون.

فقد أبلغ مدير عام وزارة المالية الاسرائيلية يهودا مراني، والمحاسب العام بين ايغود، ورئيس قسم الميزانيات اوري يوغف، شارون خلال اجتماعهم معه مؤخرا، أنه اذا قررت الحكومة اجراء التقليل فقط، دون اتخاذ خطوات أخرى، فستكون مضطرة الى اعتماد التقليل الأكبر.

من جهة أخرى، قالوا، سيكون بالإمكان الاكتفاء بتقليص ١٠ مليارات شيكل اذا قررت الحكومة تبني خطة

أكثر شمولية لإجراء اصلاحات في القطاع العام، من ضمنها: خفض عدد المستخدمين (فصل مستخدمين من العمل)، وخفض الأجور، وجملة من التغييرات البنوية وجراءات لضمان النمو الاقتصادي مستقبلا. وهذا كله على اساس الاقتراض بأن اسرائيل ستحصل فعلا على الدعم العسكري الذي تطلبه من الولايات المتحدة (٤ مليارات دولار في ٣ سنوات) وعلى الضمانات الأميركية (٨ مليارات دولار في ٣ سنوات). وكذلك على اساس الاقتراض بأن الوضع الأمني سوف يتحسن في هذه السنة؛ والاقتراض بأن يتعاون بنك اسرائيل مع وزارة المالية، بواسطة الدعم العلني لخطة التقليلص وانتهاج سياسة نقدية داعمة للنمو الاقتصادي (بواسطة خفض الفائدة البنكية). وأشار مسؤولون في وزارة المالية

«في السنتين الأخيرتين أديرت السياسة الاقتصادية بالطريقة الأسوأ منذ اقامة الدولة» - هذا ما يقوله ايبي هوروفيتس، رئيس مجلس ادارة (طيفع) (الشركة الاسرائيلية الأكبر لصناعة الأدوية - المحرر). ويضيف: «ببساطة، الاقتصاد يدار بشكل سيئ. وأنا أفهم في الادارة».

ايبي هوروفيتس، المؤسس، المدير، والقائد للشركة الصناعية رقم ١ في اسرائيل وواحد الشركات المتفوقة في العالم، لم يعد بشوشاً ولا هادئا كما كان، على الرغم من سلسلة النجاحات المدهشة التي سجلتها (طيفع).

النجاحات بلغت ذروتها في يوم لقائنا: فقد أعلنت (طيفع) هذا الأسبوع عن تحقيق رقم قياسي في أرباحها بلغ ٢٤٠ مليون دولار في الربع الأخير من العام ٢٠٠٢، وهي زيادة بنسبة ٤٠٪ عن السنة السابقة. أما في العام ٢٠٠٢ بمجمله فقد بلغت أرباح (طيفع) الصافية ٤١٠ ملايين دولار - وهو مبلغ غير مسبوق في تاريخ الصناعات الاسرائيلية - وهزت ذلك كل تقديرات المحللين في سوق الأسهم المالية (البورصة).

ورغم هذا كله، فقد وجدت هوروفيتس - حين التقيته هذا الأسبوع - غاضبا، وناثرا، ومهاجماً وحذرا. انه ينظر الى الاقتصاد الإسرائيلي وقياداته فيشعر أن قلبه يتوقف عن هذه المرحلة من المسن تركيبة قوات الجيش الاسرائيلي، باهتية سلاح الجو، بتجنيد الاحتياط ويصل عاملين في الجهاز الأمني... ميزانية الأمن ستجلب إلى نقاش مجددا في الحكومة خلال الربع الأول من سنة ٢٠٠٢. في الجهاز الأمني يرون في هذه الرسالة إننا بالفعل بحسب الميزانية التي توقرت لديهم، في الربع الأول في السنة الماضية، أي ميزانية بقيمة ٤٧ مليار شيكل. في وزارة المالية يميزون غيظاً. «من الواضح، بحسب رسالة فايسغلاس، أن التقليلصات سارية، لكن وزارة الأمن تجاهل ذلك ببساطة»، يدعون هناك.

### \* يتبادلون الضربات

«هذا الوضع هو غير مسبوق في تاريخ الدولة»، يقولون في المالية. «هذه فضيحة. كان بإمكان الجيش أن يلغي مشاريع مستقبلية غير مستعجلة. في ضوء الوضع الاقتصادي الصعب اليوم، في الجيش الاسرائيلي لا يفهمون الضائقة الاقتصادية الفظيعة، ولا انهيار في جباية الضرائب، ويستمترون في العيش في بوتقة».

في الجهاز الأمني الاسرائيلي يدعون، مقابل ذلك، أن هناك شعورا صعبا في الجيش الاسرائيلي خارج البلاد طوارئ اقتصادية حقيقي. إلغاء السفرات إلى خارج البلاد وتجميد شراء سيارات أصحابا ساريي المغول. وبحسب شهادات من الميدان، فإن التقليلصات في وحدات الجيش أدت حتى إلى تقليل الوجبات الغذائية المرسله إلى الوحدات في الجبهات الداخلية. في معسكرات التدريب الجدد هناك حتى نقص في الخبز. وفي سلاح البحرية يروون من سفن لم تخرج إلى التدريبات بسبب النقص في السولار. وقد جُمدت كل تدريبات جنود الاحتياط على مدار سنة ٢٠٠٢.

«هذا ببساطة غير كاف»، يردون في المالية. «لو فهموا في الجيش خطورة الوضع حقا، لكنا رأينا الضباط الكبار يسافرون إلى خارج البلاد في قسم السائحين، وليس في قسم الأعمال، ولكنا رأيناهم يجمدون الإفرازات لمعاشات التقاعد التي تكلف ملايين الشيكلات في كل سنة».

### \* الجميع في انتظار المعجزة

«معاريف» يخطرون أن بقطورة معجزة فقط حل هذا المأزق. إلى ما قبل عدة أسابيع، تخيلوا في الجهاز الأمني إمكانية الحصول على مليار دولار بفضل صفقة مع دولة اجنبية، لم تتم في النهاية».

الأمال الآن معلقة على الولايات المتحدة، على أمل أن يستجيب الأميركيون، بعد الحرب في العراق، لطلب إسرائيل لمعونة كبيرة جداً. في المالية الاسرائيلية لا يعتقدون أن هذا سيحصل حقا. في الجيش يقولون إنه «ليس أمانا مفر. نحن بحاجة إلى المزيد من النقود».

إلى أن خطة التقليلصات ستخرج الى حيز التنفيذ فقط بعد أن يقرر رئيس الحكومة وزير المالية آية خطة من بين الإثنينين، وستعتمد. ولا يستبعد مراني أن يتم، في إطار التقليلصات، رفع نسبة الهدف للعجز في الميزانية من ٢٪ الى السبعة لجزء في المائة. وأضاف مدير عام وزارة المالية انه في كل الأحوال ينبغي عدم زيادة الضرائب، بسبب العيب، الضريبي المرتفع جدا في اسرائيل. وأوضح ان وزارة المالية ستستعي اسرائيل اعماءات عديدة (مثل: ضريبة القيمة المضافة على الخضروات والفواكه، «قانون ايلات»، التسهيلات الضريبية للمستوطنات وليليدات التطوير، وغيرها) وتعارض وزارة المالية بشدة فرض رسوم او ضرائب جديدة. وقال مراني: ان التقليلصات في القطاع العام هي في مركز خطة التقليلصات

## ايلي هوروفيتس، رئيس مجلس ادارة شركة (طيفع) للأدوية:

# إدارة إسرائيل الاقتصادية هي الأسوأ منذ قيام الدولة.



هوروفيتس

على رقم موثوق، ولا أمل في ذلك. بعد قضية التقارير المالية المزيفة في شركة الطاقة الأميركية (انرون) يتعرض عالم الصناعة والتجارة الى هجوم بسبب انعدام الشفافية في التقارير. صدقني، القطار العام في اسرائيل لا يزال يعيش في العصور الوسطى في موضوع صدق التقارير وشفافيتها. هل يمكن ان يقبل احد بتقرير لي (في (طيفع)) لو كتبت فيه أنني استعمر في مشروع ضخم، لكنني لن اقول لكم كم وماذا وكيف؟».

«صحيح انن ان عجل الحكمة والحكمة موجود في امج رؤوس موظفي وزارة المالية. لكنني اريد ان يشركوني بها، او جزء منها على الأقل. اريد ان افتتح كتاب الميزانية وأجد فيه اجوبة على الاسئلة الاقتصادية الأكثر أهمية. ان اجد فيه معلومات ومعطيات صادقة. هل هذا طيب كبير ومبالغ فيه؟».

«صحيح انن ان عجل الحكمة والحكمة موجود في امج رؤوس موظفي وزارة المالية. لكنني اريد ان يشركوني بها، او جزء منها على الأقل. اريد ان افتتح كتاب الميزانية وأجد فيه اجوبة على الاسئلة الاقتصادية الأكثر أهمية. ان اجد فيه معلومات ومعطيات صادقة. هل هذا طيب كبير ومبالغ فيه؟».

«صحيح انن ان عجل الحكمة والحكمة موجود في امج رؤوس موظفي وزارة المالية. لكنني اريد ان يشركوني بها، او جزء منها على الأقل. اريد ان افتتح كتاب الميزانية وأجد فيه اجوبة على الاسئلة الاقتصادية الأكثر أهمية. ان اجد فيه معلومات ومعطيات صادقة. هل هذا طيب كبير ومبالغ فيه؟».

«صحيح انن ان عجل الحكمة والحكمة موجود في امج رؤوس موظفي وزارة المالية. لكنني اريد ان يشركوني بها، او جزء منها على الأقل. اريد ان افتتح كتاب الميزانية وأجد فيه اجوبة على الاسئلة الاقتصادية الأكثر أهمية. ان اجد فيه معلومات ومعطيات صادقة. هل هذا طيب كبير ومبالغ فيه؟».

«صحيح انن ان عجل الحكمة والحكمة موجود في امج رؤوس موظفي وزارة المالية. لكنني اريد ان يشركوني بها، او جزء منها على الأقل. اريد ان افتتح كتاب الميزانية وأجد فيه اجوبة على الاسئلة الاقتصادية الأكثر أهمية. ان اجد فيه معلومات ومعطيات صادقة. هل هذا طيب كبير ومبالغ فيه؟».

«صحيح انن ان عجل الحكمة والحكمة موجود في امج رؤوس موظفي وزارة المالية. لكنني اريد ان يشركوني بها، او جزء منها على الأقل. اريد ان افتتح كتاب الميزانية وأجد فيه اجوبة على الاسئلة الاقتصادية الأكثر أهمية. ان اجد فيه معلومات ومعطيات صادقة. هل هذا طيب كبير ومبالغ فيه؟».

«صحيح انن ان عجل الحكمة والحكمة موجود في امج رؤوس موظفي وزارة المالية. لكنني اريد ان يشركوني بها، او جزء منها على الأقل. اريد ان افتتح كتاب الميزانية وأجد فيه اجوبة على الاسئلة الاقتصادية الأكثر أهمية. ان اجد فيه معلومات ومعطيات صادقة. هل هذا طيب كبير ومبالغ فيه؟».

«صحيح انن ان عجل الحكمة والحكمة موجود في امج رؤوس موظفي وزارة المالية. لكنني اريد ان يشركوني بها، او جزء منها على الأقل. اريد ان افتتح كتاب الميزانية وأجد فيه اجوبة على الاسئلة الاقتصادية الأكثر أهمية. ان اجد فيه معلومات ومعطيات صادقة. هل هذا طيب كبير ومبالغ فيه؟».

«صحيح انن ان عجل الحكمة والحكمة موجود في امج رؤوس موظفي وزارة المالية. لكنني اريد ان يشركوني بها، او جزء منها على الأقل. اريد ان افتتح كتاب الميزانية وأجد فيه اجوبة على الاسئلة الاقتصادية الأكثر أهمية. ان اجد فيه معلومات ومعطيات صادقة. هل هذا طيب كبير ومبالغ فيه؟».

«صحيح انن ان عجل الحكمة والحكمة موجود في امج رؤوس موظفي وزارة المالية. لكنني اريد ان يشركوني بها، او جزء منها على الأقل. اريد ان افتتح كتاب الميزانية وأجد فيه اجوبة على الاسئلة الاقتصادية الأكثر أهمية. ان اجد فيه معلومات ومعطيات صادقة. هل هذا طيب كبير ومبالغ فيه؟».

«صحيح انن ان عجل الحكمة والحكمة موجود في امج رؤوس موظفي وزارة المالية. لكنني اريد ان يشركوني بها، او جزء منها على الأقل. اريد ان افتتح كتاب الميزانية وأجد فيه اجوبة على الاسئلة الاقتصادية الأكثر أهمية. ان اجد فيه معلومات ومعطيات صادقة. هل هذا طيب كبير ومبالغ فيه؟».

«صحيح انن ان عجل الحكمة والحكمة موجود في امج رؤوس موظفي وزارة المالية. لكنني اريد ان يشركوني بها، او جزء منها على الأقل. اريد ان افتتح كتاب الميزانية وأجد فيه اجوبة على الاسئلة الاقتصادية الأكثر أهمية. ان اجد فيه معلومات ومعطيات صادقة. هل هذا طيب كبير ومبالغ فيه؟».

«صحيح انن ان عجل الحكمة والحكمة موجود في امج رؤوس موظفي وزارة المالية. لكنني اريد ان يشركوني بها، او جزء منها على الأقل. اريد ان افتتح كتاب الميزانية وأجد فيه اجوبة على الاسئلة الاقتصادية الأكثر أهمية. ان اجد فيه معلومات ومعطيات صادقة. هل هذا طيب كبير ومبالغ فيه؟».

«صحيح انن ان عجل الحكمة والحكمة موجود في امج رؤوس موظفي وزارة المالية. لكنني اريد ان يشركوني بها، او جزء منها على الأقل. اريد ان افتتح كتاب الميزانية وأجد فيه اجوبة على الاسئلة الاقتصادية الأكثر أهمية. ان اجد فيه معلومات ومعطيات صادقة. هل هذا طيب كبير ومبالغ فيه؟».

«صحيح انن ان عجل الحكمة والحكمة موجود في امج رؤوس موظفي وزارة المالية. لكنني اريد ان يشركوني بها، او جزء منها على الأقل. اريد ان افتتح كتاب الميزانية وأجد فيه اجوبة على الاسئلة الاقتصادية الأكثر أهمية. ان اجد فيه معلومات ومعطيات صادقة. هل هذا طيب كبير ومبالغ فيه؟».

«صحيح انن ان عجل الحكمة والحكمة موجود في امج رؤوس موظفي وزارة المالية. لكنني اريد ان يشركوني بها، او جزء منها على الأقل. اريد ان افتتح كتاب الميزانية وأجد فيه اجوبة على الاسئلة الاقتصادية الأكثر أهمية. ان اجد فيه معلومات ومعطيات صادقة. هل هذا طيب كبير ومبالغ فيه؟».

«صحيح انن ان عجل الحكمة والحكمة موجود في امج رؤوس موظفي وزارة المالية. لكنني اريد ان يشركوني بها، او جزء منها على الأقل. اريد ان افتتح كتاب الميزانية وأجد فيه اجوبة على الاسئلة الاقتصادية الأكثر أهمية. ان اجد فيه معلومات ومعطيات صادقة. هل هذا طيب كبير ومبالغ فيه؟».

«صحيح انن ان عجل الحكمة والحكمة موجود في امج رؤوس موظفي وزارة المالية. لكنني اريد ان يشركوني بها، او جزء منها على الأقل. اريد ان افتتح كتاب الميزانية وأجد فيه اجوبة على الاسئلة الاقتصادية الأكثر أهمية. ان اجد فيه معلومات ومعطيات صادقة. هل هذا طيب كبير ومبالغ فيه؟».

«صحيح انن ان عجل الحكمة والحكمة موجود في امج رؤوس موظفي وزارة المالية. لكنني اريد ان يشركوني بها، او جزء منها على الأقل. اريد ان افتتح كتاب الميزانية وأجد فيه اجوبة على الاسئلة الاقتصادية الأكثر أهمية. ان اجد فيه معلومات ومعطيات صادقة. هل هذا طيب كبير ومبالغ فيه؟».

«صحيح انن ان عجل الحكمة والحكمة موجود في امج رؤوس موظفي وزارة المالية. لكنني اريد ان يشركوني بها، او جزء منها على الأقل. اريد ان افتتح كتاب الميزانية وأجد فيه اجوبة على الاسئلة الاقتصادية الأكثر أهمية. ان اجد فيه معلومات ومعطيات صادقة. هل هذا طيب كبير ومبالغ فيه؟».

«صحيح انن ان عجل الحكمة والحكمة موجود في امج رؤوس موظفي وزارة المالية. لكنني اريد ان يشركوني بها، او جزء منها على الأقل. اريد ان افتتح كتاب الميزانية وأجد فيه اجوبة على الاسئلة الاقتصادية الأكثر أهمية. ان اجد فيه معلومات ومعطيات صادقة. هل هذا طيب كبير ومبالغ فيه؟».

الثلاثاء ٢٠٠٣/٢/٢٥ الموافق ٢٤ ذي الحجة ١٤٢٣هـ، العدد ١٥، السنة الأولى

# ” المحكمة العليا“ توقف الهدم في عارة (المثلث) مؤقتاً

**بقلم: يوسف الغازي**

اصدرت المحكمة العليا، الاسبوع الفائت، أمراً احترازياً مؤقتاً يمنع هدم منزل شُيِّد دون ترخيص في قرية عارة في منطقة المثلث (الشمالي) . والى جانب المنزل المذكور بضعة منازل أخرى استصدرت بحقها أيضاً أوامر هدم إدارية. وبذلك أعلنت المحكمة، عملياً، هدنة مؤقتة في الصراع الدائر منذ أكثر من خمس سنوات، والذي تصاعد واحتمت في الفترة الأخيرة، كما يقول رئيس المجلس المحلي عارة – عرعر، جميل مرزوق، «في الأشهر الأخيرة تشن السلطات حملة شاملة لهدم البيوت غير المرخصة في منطفة وادي عارة، والتي يزيد عددها، حسب تقديري، على ألف منزل»، قال مرزوق، وأضاف: «تفاديا لحدوث انفجار عنيف في المنطفة، اتناشد السلطات المسؤولية الإحجام عن هدم المنازل في وادي عارة، وتنفيذ التزاماتها المترتبة على الاتفاقيه التي وقعت عليها الدولة لتمكين اصحاب هذه المنازل من الحصول على تراخيص البناء».

في ظاهر الأمر يبدو ان القضية بدأت قبل ثلاثة اشهر، حين اصدرت اوامر الهدم الإدارية ضد المنازل في قرية عارة. لكن الحقيقة هي ان الحاصل الآن هو تطور جديد في قضية قديمة، يكمن اساسها في الخلاف حول مستقبل اراضي الروحة. ففي أيار ١٩٩٨ أصدر القائد العام للجيش آنذاك، أمنون ليفكين – شاحك، أمراً بإغلاق منطقة عسكرية في أراضي الروحة – وهي الأراضي الواقعة إلى الغرب من شارع وادي عارة، والملاصقة لجموعة من القرى العربية، ويعيش فيها حوالي ٧٠ ألف مواطن. أمر الإغلاق – خاصة بعد فرض قيود مشددة على المواطنين بالدخول إلى هذه الأراضي والتنقل في المنطفة، ما حرهم من فلاحه اراضيهم – سُئف، عملياً، جملة من الاتفاقات والتفاهات التي كانت سائدة طوال عشرين السنين بين الجيش وبين اصحاب الأراضي. ورداً على ذلك، اقام اصحاب الأراضي، بدعم من «لجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب»، خيمة اعتصام احتجاجية في المكان.

في ٢٧ أيلول ١٩٩٨، هاجمت قوات من الشرطة وحرس الحدود خيمة الاعتصام وفككتها، الأمر الذي أثار موجة من التظاهرات عند مدخل مدينة ام الفحم استمرت ثلاثة ايام، وتخللتها صدامات بين المتظاهرين وقوات الشرطة وحرس الحدود والجيش، التي استخدمت الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي. في اليوم التالي من التظاهرات، عشية «يوم الغفران» العربي، قام رئيس الدولة آنذاك، عيزر وايزمان، بزيارة الى ام الفحم في محاولة منه لتهدئة الخواطر. ولكن، بعد مغادرته المكان ببضع ساعات، انفضت قوات كبيرة، ضمت جنوداً مقاتلين وقناصة مزودين بأسلحة اوتوماتيكية ذات عدسات تلسكوبية، على الشباب المتواجدين عند مدخل ام الفحم، ما أسفر عن وقوع اصابات عديدة، كان بينها إصابة ثلاثة شبان بالرصاص الحي.

إثر ذلك، وفي محاولة لإيجاد حل للنزاع، شرعت وزارة الأمن في مفاوضات مع ممثلي السكان والسلطات المحلية العربية في وادي عارة، استمرت أكثر من سنة، وشارك فيها نائب وزير الأمن أفرايم سنهيه، ورئيس اللجنة الوزارية لشؤون المواطنين العرب متان فلنائي. وفي ختام تلك المفاوضات تم التوقيع يوم ١٧/٢٠/٢٠٠٠ على «وثيقة تفاهات» حددت الأنظمة التي يسمح بموجبها للسكان، القاطنين بمحاذاة منطقة التدريبات العسكرية، بفلاحه أراضيهم، وتصريف امورهم البيئاتية اليومية بشكل معقول. كما حددت الوثيقة، تفصيلياً، الأراضي التي سيتم ضمها الى مناطق نفوذ القرى العربية المجاورة: عارة – عرعر، كفرقرع، أم الفحم، بسمة وطلعة عارة. وكما هو متبع عادة في مثل هذه القرارات، عينت وزارة الداخلية «لجنة لفحص الحدود» برئاسة بروفيفسور يوسي غينات من جامعة حيفا، مهمتها وضع توصيات بشأن ترسيم الحدود البلدية الجديدة في المنطفة. قدمت اللجنة توصياتها الى مدير عام وزارة الداخلية مردخاي مردخاي في تشرين الثاني الأخير.

لكن «لجان التنظيم والبناء» واصلت عملها كالمعتاد، وكتاته لم يكن اي اتفاق.

وهكذا، في ظهيرة يوم ١١/٥، حضر مبعوثون عن لجنة التنظيم والبناء اللواتي في حيفا إلى منزل عائلة وشاحي الجديد في قرية عارة، والصقوا على الباب أمر هدم إداريا بادعاء أن المنزل بُني على أرض زراعية ودون ترخيص. كما صدرت أوامر مماثلة بحق ثلاثة منازل أخرى مجاورة لا تزال في مراحل البناء، تملكها ثلاث عائلات: ماجد ضعيف، وحسن زبارة ومصلع يونس، وكذلك صدرت أوامر مماثلة بحق منازل أخرى في القرية.

رئيس اللجنة، د. حاييم كويلمان، أبلغ وزير الداخلية إيلي يشاي، بنيتّه إصدار أمر الهدم، قبل إصداره بسنة أيام. وبعد ثلاثة أسابيع من ذلك تبين أنه أخطأ في رقم القسيمة التي اقيم عليها المنزل المنوي هدمه. فأنلغ الوزير بالخطأ، لكنه لم يُؤجل تنفيذ الأمر، مخالفاً بذلك بنبدأ في القانون يُلزم بابلاغ وزير الداخلية بالنية لاصدار أمر هدم اداري، قبل موعد إصداره.

المنزل المنوي هدمه شيدته عائلة وشاحي لأحد أبنائها. وائل عبد الغني وشاحي في الحسين من عمره، ويعمل في متجر صغير، يملكه في المنطفة، وزوجته فاطمة، مرضة في صدوق المرضى، وبها والدان لخمسة أبناء. قبل بضع سنوات اشتروا قطعة أرض، وأقاموا عليها منزلاً لابنهم مؤسس الذي يدرس الاقتصاد وإدارة الأعمال في كلية زمام غان، وينوي الزواج في هذه السنة. صحيح أن قسم الأراضي التي أقيم عليها المنزل تابعة لمنطفة نفوذ اللجنة اللواتية في حيفا، ولكن كان من المفترض ضمها، مع قسائم أخرى، الى منطفة نفوذ مجلس عارة – عرعره المحلي، بموجب وثيقة التفاهات من كانون الأول ٢٠٠٠، عائلة وشاحي بدأت أعمال البناء، قبل تنفيذ الضم وقبل تغيير صفة الأرض من زراعية الى سكنية. ويقول وائل وشاحي: انهم فعلوا ذلك «بسبب الضائقة السكنية واستنادا إلى أن الأرض التي يبننا عليها المنزل سيتم ضمها الى المجلس المحلي في قريتنا». ويضيف أن كثيرون في قريته وفي القرى المجاورة فعلوا مثل ما فعل.

قبل موعد النظر في الطلب الذي قدمه وائل وشاحي الى محكمة الصلح في الخضرية لإلغاء أمر الهدم، قدمت السلطات ضده لائحة اتهام جنائية. أي ان الدولة اتخذت بحقه إجرايين على «المخالفة» نفسها. وفي ١٧/٢/٢٠٠٣، ردت محكمة الصلح طلب وشاحي لإلغاء أمر الهدم، وأقرت وجوب تنفيذه في غضون ١٥ يوماً، بل فرضت عليه أيضا غرامة مالية مقدارها ٢٥٠٠ شيكل.

قبل صدور قرار المحكمة المذكور بمدة ايام، توجه رئيس المجلس المحلي عارة – عرعر، مرزوق، الى وزير الداخلية ومطالبه بالغاء أوامر الهدم استنادا الى حقيقة أن الأراضي التي بنيت عليها هذه المنازل سيتم ضمها الى منطفة نفوذ المجلس المحلي، بموجب «اتفاقية الروحة». كما طالب مرزوق وزير الداخلية بالعمل لتخفيف الاتفاقية، لتمكين المجلس المحلي من اتخاذ الاجراءات اللازمة لتغيير صفة الأراضي وتخصيصها، من زراعية الى سكنية.

مرزوق قال، هذا الاسبوع: ان السلطات الرسمية تشن حملة الهدم دون أي تمييز، الناس يبنون دون تراخيص ليس بقصد المعاندة أو التحرش، وإنما لانهم لا يحصلون على تراخيص البناء، على خلفية عدم إقرار الخرائط الهيكلية لقرانا طوال عشرين السنين». ويشيهد مرزوق الى أن خطر الهدم يتهدد عشرة منازل في قريتي عارة وعرعره اللتين يسكن فيهما حوالي (١٥٠٠ مواطن). «إذا نفذت أوامر الهدم، فالويل لنا جميعاً»، قال مرزوق.

### يشجعون الأنفصال

في نهاية كانون الثاني دفع مؤسس وشاحي الغرامة المالية التي فرضتها عليه المحكمة. لدى انتهاء المدة التي حددتها المحكمة لتنفيذ أمر الهدم، دون تنفيذه، توجه كويلمان الى المحكمة واستصدر منها، بحضور طرف واحد فقط (هو) قراراً بتتميد المدة. ورداً على ذلك، قدم وشاحي استئنافا الى المحكمة المركزية في حيفا التي قررت النظر في الاستئناف يوم ٢٠/٢٠٠٤ المقبل، لكنها لم تلغ أمر الهدم. وعلى ذلك قدم محاميه، عبد أبو واصل، استئنافا الى المحكمة العليا، التي اصدرت قاضيتها داليه دورنر، في

# نهاية الاسبوع الماضي، قرارا احترازيا مؤقتا لتاجيل تنفيذ أمر الهدم الى حين إصدار قرار نهائي في الموضوع، وأمهلت السلطات الحكومية ٢١ يوما لتقديم ردها.

منذ مطلع كانون الثاني هذا العام، وبمبادرة من حركة «تعايش – شراكة يهودية عربية»، تتناوب وريداي من المتطوعين العرب واليهود على التواجد الدائم في خيمة الاعتصام الاحتجاجية القائمة بجانب منزل عائلة وشاحي، طيلة ساعات الليل والنهار، في محاولة لمنع تنفيذ أوامر الهدم بحق المنزل والمنازل الثلاثة الأخرى المجاورة. وقد علق هؤلاء لافتات كتبت عليها شعارات باللغتين العربية والعبرية: «لا لهدم البيوت، نعم للحياة الكريمة». وزار الخيمة حتى الآن عدد كبير من المتضامنين، بينهم رؤساء سلطات محلية وأعضاء كنيسة يهود وعرب وعضاء لجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب. فقول قرار المحكمة العليا لتاجيل تنفيذ الهدم بإرتياح بين اصحاب المنازل وسكان القرى في وادي عارة ووريداي المتطوعين في الخيمة.

سكرتير اللجنة الشعبية للدفاع عن اراضي الروحة، سليمان فحمواي، أوضح هذا الاسبوع، انه في أعقاب تقديم توصيات لجنة فحص الحدود الى مدير عام وزارة الداخلية، أعد رؤساء السلطات المحلية العربية خطة مفصلة لمستقبل الأراضي التي سيتم ضمها الى قراهم. وتشمل الخطة تغيير الصفة والتخصيص من أرض زراعية الى ارض سكنية، على خلفية ضائقة السكن الحادة التي يعاني منها سكان هذه القرى. «ازاء حالة الغليان الحالية بين المواطنين جراء أوامر الهدم العديدة، نأمل ان يشر النائب المرع مقدمه هذا الاسبوع بين رؤساء السلطات المحلية في قرى وادي عارة وبين نائب وزير الداخلية دافيد آزولاني، بإيجاد حلول بناءة تمنع وقوع مواجهات لا نريد وقوعها»، قال فحمواي.

غينات من جهته قال انه «مصدوم من أن بيوتنا ستهدم في قرية عارة بأوامر من وزارة الداخلية، خلافا لتوصيات لجنة الفحص وبما يتناقض معها، خاصة ان هذه التوصيات تلازم تماما مع بنود الاتفاقية التي وقعت عليها الدولة مع المواطنين العرب في وادي عارة». وأضاف غينات انه منذ تقديم التوصيات قبل ثلاثة أشهر، لم يرفضها وزير الداخلية،«حتى اذا ما تعارض قراره مع توصيات اللجنة، فليس ثمة أي تبرير لهدم المنازل قبل البت في الموضوع. ان الرغبة في هدم المنازل في وادي عارة تدفع بالمواطنين العرب الى التحول من الرغبة في المساواة الى التطلع نحو الانفصال. نعم البيوت لا يضيف صدماما واحداً فقط الى التوجهات الانفصالية، بل يضيف اليها طباقاً كاملاً».

#### «لا يزالون يفحصون الخرائط

ثلاثة تعقيبات مختلفة وردتا من مكتب الناطقة بلسان وزارة الداخلية، طوفا ليسون، رداً على توجهنا لاستيضاح موقف وزير الداخلية إيلي يشاي بشأن أوامر الهدم. ففي التعقيب الأول جاء، ان «الوزير يشاي سيبحث الموضوع، بعد ان تقدم اللجنة توصياتها». وبعد أن أوصحنا للناطقة أن توصيات لجنة غينات قد قدمت منذ تشرين الثاني، عادت وأرسلت تعقيبا مصححاً جاء، فيها ان «توصيات لجنة غينات قدمت حقا إلى الوزارة، لكنها لم تكن مرفقة بالخرائط، ولذلك تمت اعادتها إلى اللجنة».

بروفيسور غينات قال، ردا على ذلك: «لا اساس لهذا الكلام من الصحة. التوصيات جرى تسليمها بحضور جميع اعضاء اللجنة. انما جلست الى جانب مدير عام الوزارة مردخاي مردخاي وعرضت التوصيات على ظهر خارطة. وليس صحيحا أن التوصيات اعيدت الى اللجنة، كما تدعي الوزارة».

لكن الناطقة ليسون لا تزال تصر: «بما أن الخرائط لم تكن واضحة، فقد اعيدت التوصيات الى اللجنة».

ورد غينات على هذا قائلا: «من فحص قمت به انا تبين لي ان ادارة الوزارة تنوي توجيه رسالة الى أعضاء اللجنة تطلب فيها منهم عقد اجتماع آخر للجنة للاستجابة على بعض التساؤلات. لكن حتى اللحظة، وبعد مرور ثلاثة أشهر على تقديم التوصيات، لم أتلق أية رسالة كهذه».

وبعد عدة محاولات، وصلت إلى غينات فعلا رسالة من وزارة الداخلية، وفيها طلب لفحص الخرائط من جديد.

«عرقل» البرنامج النووي العراقي. وقال انه حتى لو تغير النظام في ايران، فان برامج تطوير ونتاج اسلحة الدمار الشامل سوف تستمر، لان الإيرانيين يعتبرونها ضرورية لامن بلادهم. وفي تل ابيب اطلع الاسرائيليين ضيفهم بولتون ايضا على احدث التطورات في الاتصالات التي تجريها اسرائيل مع روسيا في المجال النووي. وتبين ان الروس قد فوجئوا بتصريح خائني، خاصة انهم يعتقدون ان ايران لا تمتلك قدرة حقيقية على تخصيب اليورانيوم. وأوضح الروس لاسرائيل انهم سيواصلون مساعدة ايران في بناء المفاعل في بوشهر، ورغم انهم معنيون بمصالح تجارية مع حكام ايران في المجال النووي، الا انهم غير ضالعين في اية مشاريع أخرى في ايران، ولا يتوقعون طلبات مساعدة أخرى من جانب الإيرانيين

# رحيل إيسار هرتيل. . . مؤسس أجهزة الأمن الاسرائيلية

فُصل «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات». جند قوى بشرية ويلور مبنى «الشاباك» ما يسمى اليوم «قسمهم» عندها «مراكب» – الذي يذكر بالبنى الموجود اليوم.

يكتب ميلمأن: «وكرتسي لجهاز الأمن العام اعتبر هرتيل إنساناً قائداً ومركزياً في إدارته، وتماثل من دون أي صعوبة مع حكم بن غوريون المركزي؛ وطابق من دون أي تحفظ بين مصالح الحكومة ومصالح الدولة. ولم يز أي خلل في المشاركة في اجتماعات مركز «مباي» وأمر «٢ (المركز) – ٢ ما يُعرف اليوم كقسم منع الدسّ السياسي والتجسس الضدان) بتجنيد عملاء والتحرير وراء اجزأ سياسية، من خصوم «مباي». وهكذا وُضعت «حيروت» برئاسة مناحيم بيغن، و «الصهابة العموميين» و «مبام» برئاسة منير يعاري تحت عين «الشاباك» البقيلة. وفي العام ١٩٤٢ كُشف عن ميكروفونات زرعها رجال «الشاباك» في مكاتب قياديي «مبام» يعاري ويعقوب حران».

حارب هرتيل في السنوات الأولى من إقامة اسرائيل ما رآه كتهديدات على «الديمقراطية النوقية في إسرائيل»، وكشف عن تنظيمات سرية من اليمين المتطرف، غالبيتها من خريجي «هليحي» («تنظيم تشريفيين»، و«مكوتو اسرائيل»)؛ وعن تنمّات لشباب حريديم، ومنهم من كان القائد الروحي لـ «المفدال»، الحاخام شلومو إياهو، ومن زعامة «أغودات اسرائيل» عضو الكنيست شلومو لورنسن. وفيما بعد، يتضح ان هرتيل رأى ظلال الجبال، جبلاً، ولم تكن التنظيمات التي كُشفت جديدة وبالتالي لم يكن بوسعها تهديد الحكم المركزي.

في العام ١٩٥٢، وبعد استقالة ريتويين هشيرلوح من رئاسة «الموساد»، عين بن غوريون هرتيل بديلا له. ونقل هرتيل مهمة رئاسة «الشاباك» إلى نائبه، إيزي دوروت، وبعد ذلك إلى عاموس منور- ولكنه وفي نظر بن غوريون والحكومة المسؤول الفعلي عن الجهازين. في العام ١٩٥٧، في خطاب في الكنيست، عزّفه رئيس الحكومة بأنه «المسؤول» عن الأجهزة الأمنية في الدولة. هرتيل جمع في يديه وقتها قهرا هائلة، أكثر من أي رئيس مخبرات آخر في العالم العربي.

وآجر هرتيل «الشاباك»، و«الموساد» بتسيير إدارة متشقة، أقرب إلى التنسكية،

وحرس وشكل خاص على شؤون الطاعة، «وكانت يده حامية للخزينة العامة. ورفض بإصرار إغتيال الخونة والجواسيس وأصر على تقديمهم للمحاكمة».

ورأى هرتيل، الذي عُرف كـ «أنتي – صهيوني» بارز، في الاتحاد السوفيتي عدواً

وحارب بشراسة محاولات الـ «كي غي بيه» وأجهزة المخابرات التابعة له في أوروبا

الشرقية. تجنيد عملاء، داخل اسرائيل. وكشف، بفضل شبكته الفرغيزي، عن جواسيس مثل زئيف أفني، الذي كان موظفاً في وزارة الخارجية الاسرائيلية في ١٩٥٦ وأقام أساساً

إبراسليات في خدمة «الموساد» وكشف عن أفري العاد ( «الشخص الثالث») الذي شكَّ

فيه بأنه الذي سلّم شبكة اليهود الذين نشطوا في مصر بتكليف من إسرائيل، في العام

١٩٥٤؛ وكشف المستشرق أهرن كوهن من «مبام» في ١٩٥٨؛ والدكتور يسرائيل بار،

# بين محورين : التغيير والتسوية السياسية

**بقلم: جبرالد م. شتاينبرغ**

قبل أربعين سنة كانت الظروف السياسية والاقتصادية في آسيا (عدا اليابان) وفي الشرق الأوسط (عدا إسرائيل) تشترك في عدد من الخصائص. كتنا المنطقتين كانت منغمسة تماما في المستنقع الذي هو «العالم الثالث». معظم الحكومات كانت تحت سيطرة نخب صغيرة فاسدة يدهمها العسكر والأجهزة الأمنية الأخرى. لم تكن هناك فسحة للتسامح مع الآخر ولا للتعددية، وكان الاقتصاد راكدا. واستشرى آنذاك العنف والنزاعات، سواء في الداخل أو فيما بين الدول.

منذئذ تمكنت اسيا، بما فيها الصين والهند، من تحقيق تقدم هائل، اقتصاديا وسياسيا، ولكن الشرق الأوسط العربي ما زال في مكانه الذي كان فيه في الستينيات. ومع استثناء جزئي لدول الخليج المصدرة للنفط فإن الفقر ازداد رسوخا والأنظمة السياسية بقيت منغلقة. الحكام يجلسون على كراسيهم مدى الحياة (لا بل ويعد الموت، مع بد حقية «الرئاسة بالوراثة» في سورية). إضافة إلى الثمن المرتفع الذي يدفعه مواطنو هذه البلدان فإن هذه الظروف تزيد الإحباط الذي يتحول إلى إرهاب وعنف، وما ينشأ عنهما يعطل الجهود للتوصل بالمفاوضات إلى حل للنزاع العربي الإسرائيلي. وفيما يستمر الجدل حول مقولة أن المجتمعات الديمقراطية أقل عرضة للحروب من الديكتاتوريات فتمت سبب قوي يجعلنا نؤمن بوجود علاقة بين الحروب ونظم الحكم حتى في الشرق الأوسط.

في هذه الظروف فإن التخلص من صدام حسين وتغيير النظام في العراق قد يؤديان إلى سلسلة أحداث متعاقبة يستدعي أحدها الآخر تصفك بالعالم العربي من شمال إفريقيا إلى الخليج. ولئن لم يكن بوسع أحد التكهّن بما سيحدث في اليوم التالي بعد إذ تضع الحرب أوزارها فإنه يبدو أن تغييرا للنظام في بغداد أمر لا مناص منه. قد يصعب العراق غير مستقر وقد يتفكك إلى أجزاء، وقد تتطور فيما بين الفئات المختلفة فيه علاقات عملية ثابتة تتيح نهوضا سريعا. لا قد يستبدل النظام القائم بالذي يقوده ضيقة ومغلقة إما عسكرية أو ششائرية تستمر في نهج الحكم القديم، ولكن سيناريو أكثر قابوًا ليرى قيام حكومة أكثر انفتاحا ومسؤولة تتمتع على الأقل بقطب من الديمقراطية والتسامح مع وجهات النظر المخالفة.

ما إن ينهار السد أمام سيل العرم، وتتسحق غيوم الخوف من سماء العراق، ويبدأ الشعب بتدقق طرعه حتم المستردة، حتى تنتقل العدوى إلى مواطني الدول المجاورة في مختلف أنحاء الشرق الأوسط. سيطلق تغيير القيادة على نحو دراماتيكي في العراق العنان لسلسلة من العمليات المشابهة (ولكن، التي تملك قوة دفع ذاتية) في المنطفة.

بعد العراق قد يأتي دور السلطة الفلسطينية. الأمل الذي أنبثق مع «معاهدات أوسلو» ١٩٩٢ انتكس بسبب الإرهاب والعنف. عادت القوات الإسرائيلية إلى المدن، وغدا إنشاء دولة فلسطينية يبدو أبعد مثلا من أي وقت مضى. ولم تتحقق أيضا التنمية الاقتصادية التي كانت وعدا مأمولا قبل عقد من الزمان، وأنحى بالوم في هذا على الفساد وعجز القيادة. هذا النقد ينمو في داخل المجتمع الفلسطيني، وهو يتزامن مع مطلب تغيير النظام الوارد في خطاب الرئيس بوش في ٢٢ حزيران ٢٠٠٢ حول السلام في الشرق الأوسط. على هذا، فإن الطاقة التي ستنبعث عن إزاحة صدام حسين قد تكون عاملا مساعدا على بدء حقبة جديدة نرى فيها مجتمعا فلسطينيا جديدا أكثر انفتاحا وديمقراطية يكون مستعدا للتعاون مع إسرائيل ضمن إطار الدولتين.

وحتى يكون تغيير النظام فعلا، سواء في بغداد أم في رام الله، يجب أن يكون عضويا وليس مجرد استبدال نخبة حاكمة بأخرى. إن قيادة فلسطينية تأتي بعد عرفات وتكون تحت سيطرة جماعة بعيدها (حساس أو فتح) وتستمر في استخدام العنف والخوف للاحتفاظ بالسلطة لن تغير الكثير، لا في المجال السياسي ولا على الصعيد التنميط الاقتصادي. لا بد، من أجل تحقيق تقدم في هذين المجالين، من أن يسمح النظام الجديد بالنقاش والتنافس بين الأفكار المختلفة، وأن يضع الضوابط التي تحقق المسالة والشفافية.

العوامل ذاتها ضرورية للحول الاجتماعي الذي سيؤدي إلى السلام، وإلى استبدال عقلية الرفض بقبول شرعية إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. ورغم عدم توفر ضمانات فهناك على الأقل مجال في أنه ضمن جو سياسي أكثر انفتاحا سينحسر اتجاه «التاريخ ذي البعد الواحد، والتحريرض أمام قبول كل طرف بالآخر والسلام المستقر. إن قيادة مسؤولة أمام مواطنيها سوف تستعيد أيضا مصداقية التعهدات الفلسطينية فيما يتعلق بمنع الإرهاب وبمجالات مهمة أخرى.

وكما في حالة العراق فإنه ربما كان من غير الواقعي ترقب حدوث تحول فوري من «الحرس القديم» المنغلق، الذي يسيطر على السياسة الفلسطينية طويلا، إلى بنية سياسية ديمقراطية تامة منفتحة. ومع ذلك، فعناصر المراحل الأولى في هذه العملية موجودة الآن بأشكال شتى. ومن العناصر المهمة النقاشات حول إصلاح القيادة الفلسطينية التي دارت في الأشهر القليلة الماضية، وتوزيع مسودة دستور يرض على إقامة حكومة تستند إلى مجلس الوزراء.

هذه التغييرات لن تحدث في فراغ، ومن المرجح أن تحدث عمليات موازية في دول أخرى مثل سورية، وربما السعودية، إضافة إلى القوتة التي من المحتمل أن تكون العراق. وفيما ستكون الأولوية هي إحداث تغيير سياسي واقتصادي داخلي، فإن هذه العناصر البنيوية قد تساعد أيضا في إعادة فتح الطريق أمام حلول السلام في ربوع المنطفة كلها.

\*البروفسور جبرالد م. شتاينبرغ هو مدير برنامج إدارة النزاع والحل في جامعة بار إيلان، وهو عضو دائرة الدراسات السياسية.



المستشار الخاص لرئيس الحكومة دافيد بن غوريون في العام ١٩٦١.

وقد تحول شكَّه الفرغيزي إلى ما يشبه الاستحواذ وادى إلى وضع نهاية لحياته المهنية.

ولكن بعد سنتين أعيد هرتيل إلى مركز النشاط المخابراتي، وبشكل مفاجئ جدا، على يد غريم بن غوريون، رئيس الحكومة الجديد، ليعني إشكول، الذي عينته مستشاره للشؤون المخابراتية. في العام ١٩٦٩ انتخب للكنيست من قبل القائمة الرسمية. ومن وقتها انكب على تأليف الكتب.

#### × عملية اصياد أيخمان

وصل إيسار هرتيل إلى نزيهته المهنية في العام ١٩٦١، عندما قاد شخصيًّا وعن قرب –هرتيل سيرَ المفهوم السائد بأن رئيس «الموساد» متواجد في الحلبة – حملة القبض على أدولف أيخمان في الأرجنتين، وتقديمه للمحاكمة في إسرائيل.

وقد كانت هذه العملية مسؤولة عن السمعة العظيمة التي راجت لـ «الموساد»، كـ «تنظيم جري» وحذق.

وقد وصلت المعلومات عن تواجذ أدولف أيخمان في الأرجنتين من مكتب النائب العام في ألمانيا، وعمل هرتيل – الذي اعتقد ان المخابرات الاسرائيلية في أيضاً مخابرات الشعب اليهودي – بكل قوة من أجل إستغلال هذه المعلومة والكشف عن أيخمان، والقبض عليه وجلبه إلى إسرائيل.

وكانت محاكمة أيخمان واحدة من الأحداث المركزية المهمة في تاريخ إسرائيل الحديثة العهد، التي فضلت حتى تلك المحاكمة عدم التعامل مع ذكرى المحرقة.

ويعد ذلك بسنة، في العام ١٩٦٢، أمر إيسار هرتيل، خلافاً لموقف رئيس

«الشاباك»، عاموس منور، بالمشاركة في عملية الكشف عن طفل في الـ ١٢، إسمه

يوسله شوخمخار.

شوخمخار أختطف على يد أقربائه الحريديم، لأن والده لم يكونوا متدينين

كفاية – على حد تعبيرهم.

واعقد هرتيل، انه في أعقاب فشل الشرطة في الكشف عن شوخمخار، فإن

حكومة بن غوريون تعاني من مسن كبير في صورتها، فقام بتجنيد وحدة العمليات

التابعة لـ «الشاباك»، في مهمة خارجة عن نطاق صلاحياتها. وفي نهاية الأمر

يُجد الطفل شوخمخار في بروكلين في نيويورك وأعيد إلى والديه، لكن الجانب

«الصليبي» في شخصية هرتيل، صار معروفاً للجميع.

<sup>[1]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[2]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[3]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[4]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[5]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[6]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[7]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[8]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[9]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[10]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[11]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[12]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[13]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[14]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[15]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[16]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[17]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[18]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[19]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[20]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[21]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[22]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[23]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[24]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[25]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[26]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[27]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[28]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[29]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[30]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[31]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[32]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[33]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[34]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»

<sup>[35]</sup> «الشاباك» رسمياً عن الجيش الاسرائيلي وخلص هرتيل برته العسكرية، وانتقل إلى المراسم المدنية وانكب على تنمية مبنى «جهاز الأمن العام»، في حين كانت مكاتبه عندها في يافا، ما يُسمى اليوم «سوق الخضروات»